

الابراهيم وهي ابني الهم هذا وجهه على غلط
لا نسخ القناوي وذكر السبكي المسيله واشترط
علم الزوجي بقدر الصداق وان ابن الزوجه
قال ان ذلك تم به البلوي ثم اشار الي ما سبق عن
ابن ابي الهم من عدم المحلوس علي وقي عد بائنا
وان كان هو الحق ونقل عن تعليق القاضي الحسين
ما سياتي عنه وهو صريح في وقوع الطلاق بائنا
وقال ان كلامه في القناوي يقتضي انه رجعي وقال
انه هذا تعليق على صفة وهي الابراهيم قال البيهقي
وقال الخوارزمي في الكافي في اول اخر فصل من
باب الخلع رجل قال لامرأته ان ابرائتي عن
الصداق الذي لك فانت طلاق فابرائتي في مجلس
التواجب يقع بائنا على الاصح وهذا الذي قاله
هو الحق اعني التوجه واما حكماء به الخلاف
فيه فعذر فيه ما قاله القاضي الحسن في القناوي
وغيره لكنه عندي بعيد واقتضى ما توكلتم في
نفي جبهه ان الابرا اسقاط فلا يتحقق الجرح فيه
فيه وهذا ليس بشي لان في معناه انما وقال
الاذريجي لو قال ان ابرائتي من صداقك فانت طلاق
فابرائته ولا ينعقد وفي جازية التصريح ما لها

٨
فلي قناوي القاضي الحسن انه يقع رجعا وهو
تعليق بصفه وهي الابرا وقلنا في اخر الخلع
من تعليقه يقع بائنا كما لو قال ان اعطيتني
كذا فانت طلاق ثم اشار الاذريجي الي
ان الحق الثاني وقال القولي في جواهره
لو قال ان ابرائتي من صداقك فانت طلاق
فابرائته منه وهي تعلمه طلقت ورجعوا بائنا
او رجعي وجهان وبلاول احاط القاضي
في تعليقه والتقال فيما اذا قال ان ابرائتي من
الدين الذي لي علي وقال في الكفايه انه
الاصح وان لم يرد الهم انه الحق وان لم يقع عليه
وبالثاني اجاب القاضي في القناوي انتم وقال
الراجح البلقيني في قناويه كما سياتي عنده في
السابعة ان ما ذكره القاضي حسين في قناويه
ليس بحتمد والعمد وقوع الطلاق بائنا وقد
ذكر القاضي حسين في تعليقه انه يقع الطلاق بائنا
وهذا اذا صح الابرا بان تكون الزوجه اهله تامة
ويكون الزوج المعلق والزوجه المرامطين
بقدر الصداق الذي علق الطلاق علي الابرا من
والسبب انما هو للقاضي حسين علي قناوه كونه
رجعيا ان لم يحبه في الصيغة فعلا وانه حقيقه